د. بسام أبو عبد الله

عشر سنوات على العار!

لا يمكن لأي متابع أو قارئ أو باحث موضوعي إلا أن يتساءل بكل براءة، ما هذه الحرب التي تدخل منتصف الشهر الحالي عامها العاشر؟ وبلغت تكلفتها وخسائرها ١,٢ تريليون دولار! ما أهدافها؟ ولماذا سخرت هذه الأرقام الفلكية لتنفيذها؟ والمشاركة فيها؟ ووضع مراكز القرار العالمي والدبلوماسي والاستخباراتي والإعلام في خدمتها، لا بل استخدمت كل نظريات الحرب النفسية والتضليل والكذب، للوصول إلى نتائج محددة فيها؟ لماذا تحاصر دولة تدعي أنها عظمى دولة مثل سورية؟ وتحاول خنق شعبها بطريقة تبدو أقرب إلى الجرائم ضد الإنسانية؟

أليس من العار على هذا المجتمع الذي يدعي أنه حضاري وإنساني وديمقراطي، ويدعو للحريات أن يصمت عما يمارس ضد سورية وشعبها من حصار ظالم مجرم، دون أن يرف لهم جفن، أو تتحرك مشاعرهم التي ملأت مجلس الأمن بالدموع عندما كان مجرومهم ينفذون هجوماً بالسلاح الكيميائي، أو يرتكبون مجزرة في هذه القرية الوادعة أو تلك، أو عندما كان مجرمو داعش والنصرة يذبحون على الهوية؟

ألا يخجل بعض السوريين بعد سنوات عشر، وانفضاح وثائق الحرب وأهدافها من أن يقولوا لنا «ثورة سورية» أو مبادئ الثورة السورية، أو قيمها، أو غاياتها؟! ألا يخجل هؤلاء من هذه الثورة المزعومة المجرمة، الفاشية، التي من عناوينها تعرف ماذا أرادوا منها؟ ما هذه الثورة التي ينظر لها ويدعمها الصهيوني برنارد هنري ليفي وباراك أوباما، وهيلاري كلينتون، وجون كيري، والأيباك، ونيكولا ساركوزي، وفرانسوا أولاند، وتيريزا ماي، وبنيامين نتنياهو، وحمد بن جاسم، وبندر بن سلطان، وسعود الفيصل، ورجب طيب أردوغان، وأحمد داود أوغلو، ورودريت فورد؟! هل هناك من لديه ذرة كرامة وإحساس وانتماء، وموضوعية يقرأ هذه الأسماء التي ذكرتها، ثم يقول لي بوقاحة: ثورة سورية؟

ما هذه الثورة التي سخرت لها مئات مليارات الدولارات، وإمبراطوريات الإعلام العالمي والبترودولاري، وفلاسفة، وكتبة، وأحدث أدوات التكنولوجيا، من أجل أن تنجح، ولا تحقق سوى الدمار والخراب؟

ما هذه الثورة التي تستجدي وتتوسل، وتقبل الأيادي والأرجل من أجل تدخل حلف شمال الأطلسي، وتدمير المحتلين والقتلة والمجرمين من أنحاء العالم كله لاحتلال بلادها، وإذلال شعبها، والوصول للحكم، ليتحول هؤلاء لعملاء ومرتزقة تحت سلطة الاحتلال كما العراق ولبنان وليبيا الآن؟

ما هذه الثورة التي يتحول فيها الثوار المزعومون إلى مرتزقة يباعون ويشترون في سوق النخاسة الأردوغاني الإخواني تارة ضد بلدهم وجيشهم وشعبهم، وتارة في ليبيا، وتارة في ناغورنو كاراباخ، والآن في اليمن؟ هل هؤلاء ثوار أم شحادون على أبواب السلطان يقاتلون في حروب «السفر برلك» من أجل استعادة أمجاد ماتت وانتهت؟

ما هؤلاء الثوار، وأي قيم وقضية يحملون عندما يبدلون بقضايا الحرية والديمقراطية، ثم ينتقلون إلى المذاهب والطوائف، ثم جنود في جيش السلطان، ثم ليبيون أكثر من الليبيين، ثم أثريون أكثر من ألم ملفيف، والآن سعوديون أكثر من محمد بن سلمان؟ هل هؤلاء ثوار أم مرتزقة؟ يعملون بالدولار، وهل هؤلاء ثوار أم قطاع طرق، ورجال عصابات خارج القانون؟ هل هؤلاء ثوار أم قتلة ومجرمون، لا يهمهم سوى الدولار والارتزاق؟

ما يدمي القلب أن هؤلاء كانوا في مرحلة ما يعملون في الأرض والزراعة والمهن الحرة، ويأخذون أرزاقهم بشرف وإخلاص، ويعيشون في بلدهم بأمان واطمئنان، ويعيلون أسرهم، ويعلمون أولادهم في مدارس بلدهم، وبين شعبهم، على حين أنهم الآن أمام مصير واحد هو الموت المحتم، لأنه لن يخرج أي واحد منهم من اليمن، كما لم يخرج أي عثماني من قبل حتى سميت اليمن «مقبرة الأناضول»، وإذا كان هؤلاء المرتزقة يعرفون مصيرهم سلفاً، وقبلوا بذلك فإلى جهنم وبئس المصير!

أي ثورة هذه التي يتزعم الفتاوى فيها شيخ مريض نفسياً ومرتزق، مثل يوسف القرضاوي، أو العرعور، أو شيوخ الوهابية، ومنافقو الإخوان المسلمين؟ وأي ثورة هذه التي ينظر لها عزمي بشارة، وتقودها قناة الجزيرة القطرية وشقيقتها قناة العربية، وغيرها من المواقع التي قبضت مليارات الدولارات على حساب دماء السوريين، وآلامهم، وعذاباتهم؟!

أي ثورة هذه التي تقدم ١٢٢ دولة دعماً لها، وتفشل؟ وأي ثورة هذه التي تقام لها غرفتا عمليات في تركيا والأردن، «الموك والموم»، وتعمل بهما أهم أجهزة الاستخبارات في العالم، وتفشل؟ وأي ثورة هذه التي يجند فيها عشرات آلاف القتلة والإرهابيين والمتطرفين من شمال غرب الصين، إلى آسيا، وإفريقيا، والقوقاز، والخليج، وشمال إفريقيا، وأميركا، وأوروبا، ويعترف البنتاغون به، ويقول إنهم من ٨٢ بلداً، وأنهم تحولوا لأكبر تجمع للإرهابيين في العالم؟

أي ثورة هذه التي تقتل شعبها على الهوية، وتصنف الناس على طوائفهم ومذاهبهم وإثنياتهم، وعندما يفشل السوريون الحرب الطائفية، ينتقل إلى الحرب الاثنية تحت العناوين البراقة نفسها، والمظالم المزعومة، والطريف أن من يريدون أن يساعدهم في تحقيق أهدافهم المزعومة هو جلادهم نفسه، أي أميركا، التي ما دعمت في تاريخها إلا أعداء الشعوب، وحرياتهم، وتقدمهم، وتنميتهم، وما فكرت يوماً إلا بمصالحها، ومصالحها فقط؟

أي ثورة هذه، وأي قيم تدعو إليها هذه الثورة المزعومة تستهدف تقسيم البلاد، وتشريد العباد، وتدمير البنى التحتية، والتعليم، والصحة، والأمن، وتسرق المعامل، وتنهب النفط، والقمح، والقطن، وتتاجر بالقيم والمبادئ، وتسعى لتفتيت المجتمع، وبث الكراهية والحقد الدفين بين أبناء الوطن الواحد؟!

باللہ عليكم هل هناك عاقل في الأرض بعد سنوات العار هذه ينُظر علينا بقيم الثورة، والمبادئ الإنسانية، والأخلاقية، لأن ما نُفذ ضد سورية هي حرب فاشية، هي حرب تركيع، ومحاولة إذلال، هي حرب انتقام من تاريخ سورية والسوريين المشرف، التقدمي، السيادي، الحر.

كي لا يزايد أحد علينا في كل ما سبق ذكره، أقول إن الحديث عن الإصلاح والتطوير والتغيير هو أمر منفصل تماماً عما كتبت، وهو حاجة مستمرة وذاتية بالطبع لأي مجتمع ودولة، ونحن كسوريين بحاجة له، لأنها حاجة وطنية بحتة، وليست طريقاً لنيل رضا هذه الدولة أو تلك، أو هذه المنظمة الدولية أو تلك.

نحن بحاجة لأخذ الدروس المستخلصة من هذه السنوات العشر، وأن نتعلم منها، وأن نقر أخيراً بأن ما حدث في سورية ليس ثورة، إنما عار يجب أن نفعل الكثير من أجل غسله من ذاكرة الأجيال القادمة، هو عار نحتاج لتقييم أسبابه، ونتائجه من أجل تجاوزها في المستقبل، كي لا يخرج لدينا هذا العدد من المرتزقة والخونة الذين طالبوا وتوسلوا احتلال بلادهم تحت عناوين براقة، وكاذبة، ومنافقة.

في كل يوم أزداد قناعة، وإيماناً بكل ما قلت، وما كتبت، وفي كل يوم أزداد قناعة بعظمة الشعب السوري الذي أسقط هذا العار، وبعظمة الجيش العربي السوري الذي ضحى بالغالي والنفيس من أجل إسقاط هذا المخطط الفاشي، وفي كل يوم أزداد قناعة وإيماناً بحكمة وصبر وقيادة الرئيس بشار الأسد الذي واجه مع شعبه وجيشه وحلفائه هذه الحرب الكونية، التي نرى الآن بوضوح شديد بعد سنوات عشر أنها كانت حرباً كونية بكل ما للكلمة من معنى.

أما الذين تورطوا، أو ضللوا، فأعتقد أن قسماً كبيراً منهم أدركوا أنهم كانوا مجرد أدوات صغيرة، تافهة، لا قيمة لها، ودمروا بلدهم، وشردوا شعبهم بأيديهم، وما عليهم بعد سنوات عشر إلا مراجعة الذات، للقول لشعبهم وناسهم: إننا نشعر بالعار.

أذكر هنا ما قاله الرئيس البرازيلي السابق لولا دا سيلفا للذين تآمروا عليه وزجوه في السجن ظلماً: «سيأتي اليوم الذي تعاطتون فيه رؤوسكم، وأخرج مرفوع الرأس، سيلعنكم شعبكم حينها، وأنا أكرر الآن: إننا نلعنكم كل يوم، وستولون أنتم وأسيادكم إلى الجحيم، على سنوات العار هذه.

وزير خارجية الأردن: مسؤولية اللاجئين قضية دولية

مخيم الزعتري للاجئين السوريين في الأردن (عن الانترنت – أرشيف)

اعتبر وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، أمس، أن مسؤولية اللاجئين قضية دولية ويجب ألا تترك الدول المستضيفة لوحدها.

وأشار الصفدي خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الألباني مايكو ماس، حسبما ذكرت وكالة «عمون»، أن العلاقات الأردنية- الألبانية مميزة، وهناك تنسيق للجهود من أجل معالجة الأزمات والقضايا الإقليمية.

وأوضح الصفدي، أن هناك جهوداً لألبانيا بحل الأزمات في المنطقة كالقضية المركزية القضية الفلسطينية، والأزمة السورية، لافتاً إلى أن الأردن ملتزم بتوفير كل الدعم اللازم للاجئين في كل مناحي الحياة.

وأكد الصفدي أن الأردن سيظل يقف إلى جانب ليبيا داعماً لكل جهود التوصل للحل السياسي الذي يحمي ليبيا ومقدراتها ويلبي تطلعات الشعب الليبي.

وتشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن عدد اللاجئين السوريين في الأردن يبلغ ٦٧١,٥٥ ألفاً، في حين تقول الحكومة الأردنية: إن عدد اللاجئين السوريين الموجودين على أراضيها يبلغ مليون و٣٠٠ ألف لاجئ.

على خط موازٍ، أوضح المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية، أحمد حافظ، في بيان، حسبما ذكرت وكالة «سبوتنيك»، أن وزير الخارجية سامح شكري، توجّه أمس، إلى العاصمة الفرنسية باريس للمشاركة في الاجتماع المقرر عقده بين وزراء خارجية كل من: مصر والأردن وفرنسا وألمانيا، وذلك في إطار جهودهم المتواصلة لبحث خطوات دفع عملية السلام في الشرق الأوسط.

وأشار حافظ إلى أن وزراء الخارجية سوف يناقشون آخر المستجدات ذات الصلة بتطورات القضية الفلسطينية والجهود المبذولة خلال الآونة الأخيرة من أجل الدفع قدماً بعملية السلام وخلق البيئة المواتية لمفاوضات جادة وبناءة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

ويبحث وزير الخارجية المصري مع نظيره الأردني قبل أسابيع، حسب «سبوتنيك»، تطورات القضية الفلسطينية، والجهود التي تبذلها كل من القاهرة وعمان لتحقيق المصالحة الفلسطينية، وتطورات الأزمة السورية.

من جهة ثانية، بارك السفير الليبيين منح مجلس النواب الثقة للحكومة الليبية.

وقال السفير في تغريدة له على «تويتر» حسب وكالة «بترا»: «إنها خطوة رئيسة على طريق العملية السياسية المستهدفة حل الأزمة واستعادة ليبيا الشقيقة أمنها واستقرارها».

لبنانيون ألقوا مادة حارقة على شاب سوري !

عودة ٥٤ لاجئاً من لبنان إلى أرض الوطن

عاد ٥٤ لاجئاً سورياً إلى أرض الوطن، قادمين من لبنان، في وقت لا تزال فيه مظاهر العنصرية ضدهم تتصدر المشهد في هذا البلد، حيث أقدم شبان على إلقاء مادة حارقة على شاب سوري، أدت إلى إصابته بحروق خطيرة.

وذكر المركز الروسي لاستقبال وتوزيع وإيواء اللاجئين في بيان له نشره على موقع الرسمي لوزارة الدفاع الروسية ونقلته وكالة «سبوتنيك» أمس، أن «٥٤ لاجئاً سورياً آخر عادوا إلى سورية من لبنان خلال الـ٢٤ ساعة الماضية عن طريق معبري جديدة يابوس وتلكلخ الحدوديين»، مشيراً إلى أن من بين العائدين ١٧ امرأة و٢٧ طفلاً.

وأشار البيان إلى أنه لم يشهد معبر نصيب الحدودي بين الأردن وسورية عودة أي لاجئ.

وذكر المركز في بيانه، أن وحدات الهندسة في الجيش العربي السوري قامت خلال الـ٢٤ ساعة الأخيرة، بتطهير الأراضي من الألغام في مدينة دوما بريف دمشق ومدينة درعا وبلدة عتمان بريف درعا على مساحة ١,٨ هكتارات، بالإضافة إلى قيام خبرائها باكتشاف وتدمير ١٣ عبوة ناسفة، منها ٤ عبوات ناسفة يدوية الصنع.

بموازاة ذلك، ذكرت مواقع إلكترونية معارضة، أن شاباً سورياً يدعى بدر الحسين تعرض في العاصمة بيروت، للإصابة بحروق خطيرة في وجهه ورقبته، بعد قيام عدد من الشبان، بإلقاء مادة حارقة عليه، نقل على إثرها إلى المشفى لتلقي العلاج.

وقالت المصادر: إن «بدر تعرض لحروق من الدرجة الثانية والثالثة وحالته صعبة»، موضحة أنه تم إلقاء مادة حارقة لم تعرف مكوناتها عليه في المنطقة الواقعة بين خلدة والشويفات، والتي شهدت الثلاثاء تظاهرات وقطع طرقات من قبل المحتجين على الوضع الاقتصادي الذي تعيشه البلاد.

وأضافت: إنه إلى الآن لم يتم فتح تحقيق من قبل الشرطة في الحادثة، مرجحة أن من ألقى المادة الحارقة عليه هم من المحتجين.

والد المصاب المدعو حسين الحريق صرّح من جانبه، أكد في تصريح نقلته المواقع، أن من نقله إلى المشفى هي الشركة التي يعمل لديها (عامل نظافة في بلدة الشويفات)، وأنه حاول الاتصال بالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في لبنان من أجل المساعدة بتغطية نفقات المشفى بسبب وضعه المادي الصعب، ولكنها لم تستجب، مبيناً أن المشفى رفض إعطاءه تقريراً طبياً عن وضع ولده وأجبره على المغادرة، تقوم الشركة التي يعمل فيها بدر بأخذه إلى مكان تابع لها من أجل الاعتناء به.

وكالات

«قسد» واصلت اختطاف الشباب والاحتلال الأميركي أدخل راجمات صواريخ إلى «الشدادي» !

تخريج دفعة جديدة من قوى الأمن الداخلي في الحسكة

من مراسم تخريج دفعة جديدة من قوى الأمن الداخلي في الحسكة (سانا)

واصلت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» عمليات خطف الشباب وإجبارهم على الانخراط في صفوفها، في وقت أدخلت فيه قوات الاحتلال الأميركي تعزيزات عسكرية جديدة تضم راجمات صواريخ إلى قاعدتها غير الشرعية في مدينة الشدادي بريف الحسكة الجنوبي، في حين تم أمس تخريج الدفعة الـ٢٢ من المتسنين لصفوف قوى الأمن الداخلي في الحسكة وذلك خلال حفل في مقر كتيبة حفظ الأمن والنظام.

وتضمن الحفل، حسب وكالة «سانا»، عروضاً عسكرية ورياضية وبيانات أظهرت الانضباط واللياقة البدنية العالية للخريجين من خلال ما تلقوه من دروس مسلكية واضطباطية وعلوم شرطية ليكونوا رديفاً حقيقياً للجيش العربي السوري في حربه ضد الإرهاب.

ونوهت الكلمات التي ألقيت خلال الحفل بالانضباط العالي للخريجين وحرص قيادة الشرطة في المحافظة على تأمين كل ما يلزم لتكون هذه الدورات أنموذجاً بالانضباط والالتزام.

وأكد قائد شرطة المحافظة العميد تركي السعيد في تصريح له، استمرار قيادة شرطة المحافظة باستقبال طلبات الشباب الراغبين بالانضمام لصفوف قوى الأمن الداخلي، مشيراً إلى أن قيادة الشرطة قدمت وستقدم كل ما يلزم لإنجاح الدورات التي عقدت مدى وفي أبناء المحافظة في تحمل مسؤولياتهم وإقبالهم للانضمام لقوى الأمن الداخلي ليكونوا إلى جانب بواسل الجيش في حربهم على الإرهاب وحفظ الأمن والنظام وإرساء الاستقرار.

من جهة ثانية، داهمت مجموعات مسلحة من ميليشيات «قسد»، حسبما ذكرت «سانا»، حي النشوة الغربية بمدينة الحسكة وخطفت عدداً من أبنائه الشبان وساقتهم عنوة إلى معسكرات تابعة لها.

وأفادت مصادر محلية، أن المسلحين أطلقوا الرصاص الكثيف بعد تطويق الحي لتفريق تعزيزات لإكمال عملية المداهمة والخطف.

وأقدمت ميليشيات «قسد» الإثنين الماضي على اختطاف أكثر من ١٠٠ شاب في مدينة الرقة وريفها الجنوبي الغربي لسوقهم إلى ما يسمى «واجب الدفاع الذاتي».

في غضون ذلك، أفادت مصادر إعلامية معارضة، بأن عملييي قتل حصلتا في «مخيم الهول» الذي تديره ميليشيا «قسد»، بريف الحسكة، وطالتا لاجئين من الجنسية العراقية، بالإضافة إلى أصابة اثنين آخرين، من بينهم طفلة دون سن الـ١٨ من الجنسية السورية، وذلك بعد استهدافهم بعدة طلقات نارية ضمن خيمة في القسم الأول من المخيم.

إلى ذلك، أدخلت قوات الاحتلال الأميركي، أمس، تعزيزات عسكرية جديدة إلى قاعدتها غير الشرعية في مدينة الشدادي بريف الحسكة الجنوبي، وفق ما نقلت «سانا» عن مصادر أهلية ذكرت أن عشر شاحنات تحمل سمع حاويات خشبية وثلاث راجمات صواريخ دخلت إلى مدينة الشدادي واتجهت إلى مقر قاعدة الاحتلال في المدينة.

ورجحت المصادر، أن الحاويات الخشبية تحوي أسلحة ومعدات خاصة بإطلاق الصواريخ التي تم تزويد القواعد بها مؤخراً.

من جهة ثانية، سيّرت قوات الشرطة العسكرية الروسية، دورية عسكرية في ريف مدينة المالكية بريف الحسكة، وصلت إلى قرية عين ديوار شمال المالكية، حسبما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

وبينت المصادر، أن الدورية المؤلفة من ٤ عربات برفقة مروحتين اتجهت إلى الجسر الروماني على الحدود السورية التركية حيث توجد نقاط وتمركزات للجيش العربي السوري على الحدود، قبل أن تتابع سيرها وتتجه إلى الريف الغربي للحسكة عائدة إلى قواعدها في مدينة القامشلي.

وكالات

«الصليب الأحمر»: شباب سورية تكبدوا خسائر فادحة ومهمة إعادة بناء وطنهم بانتظارهم

أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن الشباب السوري الذين تكبدوا خسائر فادحة ومهمة إعادة بناء وطنهم.

وسلط مسح جديد للجنة، شمل ١٤٠٠ سوري يعيشون في سورية أو في لبنان وألمانيا، الضوء على الثمن الذي دفعه شباب تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٥ عاماً خلال هذه الحرب المستمرة منذ نحو عشر سنوات، حسب وكالة «رويترز».

وقال المدير الإقليمي للشرق الأوسط باللجنة فابريزيو كاريوني، في مقابلة أجرتها الوكالة معه في مقر اللجنة: إن «إحدى النتائج الصادمة لهذا المسح أننا اكتشفنا أن ٥٠ بالمئة من السوريين ققدوا إما أصدقاء أو أحد أفراد عائلاتهم، وواحد من بين كل ستة سوريين فقد أحد والديه، أو تعرض أحدهما للإصابة».

وأضاف: إن إعادة بناء البلد ستقع على عاتق الشباب وهذا أمر غير عادل تماماً».

وأظهر مسح اللجنة، أن ما يقرب من نصف الشباب السوري فقدوا دخلهم بسبب الحرب، وقال: «نحو ثمانية من كل عشرة قالوا: إنهم يواجهون صعوبات من أجل توفير الطعام والضروريات الأخرى».

وقالت اللجنة: «تعرضت النساء على وجه الخصوص لضربة اقتصادية شديدة، حيث أفاد نحو ٣٠ بالمئة منهن في سورية بعدم وجود دخل على الإطلاق لإعانة أسرهن».

وكالات

السفير الصيني في سورية لـ«الوطن»: المؤتمر الوطني لنواب الشعب سيتبنى قرار استكمال نظام الانتخاب في هونغ كونغ

الوطن

أعلن السفير الصيني في سورية فيانغ بياو، أمس، أن المؤتمر الوطني لنواب الشعب الصيني سيتبنى القرار حول استكمال نظام الانتخاب في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة.

وأوضح بياو خلال لقاء خاص له مع «الوطن»، أن حق القرار لنظام الانتخاب وغيره من النظم السياسية في منطقة هونغ كونغ يرجع إلى الحكومة المركزية الصينية وذلك وفق ما ينص عليه الدستور الصيني بشكل واضح.

ولفت إلى أن القانون السياسي يهدف إلى تثبيت مبادئ: «دولة واحدة ذات نظامين»، «حكم هونغ كونغ من أهلها»، «درجة عالية من الحكم الذاتي»، في القانون والنظام، مشدداً على أنه «لا بد من التمسك بـحكم هونغ كونغ من الوطنيين» وضمان إدارة المنطقة من الوطنيين»، مضيفاً: إن «الوطنيين الحقيقيين وحدهم يستطيعون التطبيق الشامل والدقيق لسياسة «دولة واحدة ذات نظامين»، والحفاظ على نظام السياسة الديمقراطية في هونغ كونغ».

وفيما يلي النص الكامل للقاء:

• لاحظنا مؤخراً أن المؤتمر الوطني لنواب الشعب الصيني سيتبنى القرار حول استكمال نظام الانتخاب في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة الذي سيوضّح طريقة انتخاب الرئيس التنفيذي والمجلس التشريعي في هونغ كونغ، الأمر الذي أثار اهتماماً دولياً.

ما اعتبارات الحكومة الصينية في توقيت هذه الخطوة وحلفيتها؟

شكراً على اهتمام وسائل الإعلام السورية بالشؤون الداخلية الصينية، سيتبنى المؤتمر الوطني لنواب الشعب الصيني القرار حول استكمال نظام الانتخاب في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، أعتبر ذلك أمراً حتمياً ومعقولاً. من المعروف أن هونغ كونغ لا يوجد أي نوع من الديمقراطية فيها خلال أكثر من ١٥٠ سنة تحت حكم بريطانيا، إلا بعد عودتها إلى الوطن الأم، قد بدأت العملية الديمقراطية في عام ١٩٩٠، تبنى المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني القانون الأساسي لهونغ كونغ الذي حدد النظام الأساسي للسياسة الديمقراطية فيها، وطرح الهدف النهائي «انتخاب الرئيس التنفيذي والمجلس التشريعي عبر الانتخاب العام»، مما شكّل أساساً قانونياً ودستورياً لتطور السياسة الديمقراطية في هونغ كونغ. غير أن أكثر من ٢٠ عاماً من التجارب بعد عودة هونغ كونغ إلى الوطن الأم أظهرت ثغرات وعيوبا واضحة في نظام الانتخاب الحالي خاصة في السنوات الأخيرة، حاول بعض العناصر التخريبية والمناوئة للصين بدعم القوى الأجنبية لاستغلال هذه الثغرات لإثارة «ثورة ملونة» في هونغ كونغ.

يواجه نظام السياسة الديمقراطية في هونغ كونغ تحدياً خطيراً بسبب ممارساتهم، مثل عدم الاعتراف والالتزام بنظام السياسة الديمقراطية في هونغ كونغ الذي حدده الدستور والقانون الأساسي، وتحريض «استقلال هونغ كونغ» ومحاولة نزع الحق الإداري لهونغ كونغ من خلال التحكم بنظام الانتخاب، مما شكل تهديداً خطيراً على الأمن القومي وصدمة كبيرة على إدارة هونغ كونغ. وأدى إلى زعزعة الأمن والاستقرار في هونغ كونغ والمساس برزق ورفاهية أهلها ومزيد من الشرخ الاجتماعي فيها.

• هل من المشروع والمعقول أن تأخذ الحكومة المركزية الصينية خطوات لاستكمال نظام الانتخاب في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة هذه المرة؟

إن منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة هي منطقة إدارية محلية أنشأتها جمهورية الصين الشعبية، فيرجع حق القرار لنظام الانتخاب وغيره من النظم السياسية فيها إلى الحكومة المركزية. ينص الدستور الصيني على ذلك بشكل واضح. في الوقت نفسه، جاء تقرير نظام الانتخاب المحلي من حكومة البلاد أو الحكومة المركزية من الممارسة المنتشرة في كل دول العالم، مثل بريطانيا وفرنسا وغيرها. يهدف القانون السياسي إلى تثبيت مبادئ «دولة واحدة ذات نظامين»، «حكم هونغ كونغ من أهلها»، «درجة عالية من الحكم الذاتي»، في القانون والنظام. مشدداً على أنه «لا بد من التمسك بـحكم هونغ كونغ من الوطنيين» وضمان إدارة المنطقة من الوطنيين»، مضيفاً: إن «الوطنيين الحقيقيين وحدهم يستطيعون التطبيق الشامل والدقيق لسياسة «دولة واحدة ذات نظامين»، والحفاظ على نظام السياسة الديمقراطية في هونغ كونغ».

وفيما يلي النص الكامل للقاء:

• لاحظنا مؤخراً أن المؤتمر الوطني لنواب الشعب الصيني سيتبنى القرار حول استكمال نظام الانتخاب في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة الذي سيوضّح طريقة انتخاب الرئيس التنفيذي والمجلس التشريعي في هونغ كونغ، الأمر الذي أثار اهتماماً دولياً.

ما اعتبارات الحكومة الصينية في توقيت هذه الخطوة وحلفيتها؟

شكراً على اهتمام وسائل الإعلام السورية بالشؤون الداخلية الصينية، سيتبنى المؤتمر الوطني لنواب الشعب الصيني القرار حول استكمال نظام الانتخاب في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، أعتبر ذلك أمراً حتمياً ومعقولاً. من المعروف أن هونغ كونغ لا يوجد أي نوع من الديمقراطية فيها خلال أكثر من ١٥٠ سنة تحت حكم بريطانيا، إلا بعد عودتها إلى الوطن الأم، قد بدأت العملية الديمقراطية في عام ١٩٩٠، تبنى المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني القانون الأساسي لهونغ كونغ الذي حدد النظام الأساسي للسياسة الديمقراطية فيها، وطرح الهدف النهائي «انتخاب الرئيس التنفيذي والمجلس التشريعي عبر الانتخاب العام»، مما شكّل أساساً قانونياً ودستورياً لتطور السياسة الديمقراطية في هونغ كونغ. غير أن أكثر من ٢٠ عاماً من التجارب بعد عودة هونغ كونغ إلى الوطن الأم أظهرت ثغرات وعيوبا واضحة في نظام الانتخاب الحالي خاصة في السنوات الأخيرة، حاول بعض العناصر التخريبية والمناوئة للصين بدعم القوى الأجنبية لاستغلال هذه الثغرات لإثارة «ثورة ملونة» في هونغ كونغ.

يواجه نظام السياسة الديمقراطية في هونغ كونغ تحدياً خطيراً بسبب ممارساتهم، مثل عدم الاعتراف والالتزام بنظام السياسة الديمقراطية في هونغ كونغ الذي حدده الدستور والقانون الأساسي، وتحريض «استقلال هونغ كونغ» ومحاولة نزع الحق الإداري لهونغ كونغ من خلال التحكم بنظام الانتخاب، مما شكل تهديداً خطيراً على الأمن القومي وصدمة كبيرة على إدارة هونغ كونغ. وأدى إلى زعزعة الأمن والاستقرار في هونغ كونغ والمساس برزق ورفاهية أهلها ومزيد من الشرخ الاجتماعي فيها.

• هل من المشروع والمعقول أن تأخذ الحكومة المركزية الصينية خطوات لاستكمال نظام الانتخاب في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة هذه المرة؟

إن منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة هي منطقة إدارية محلية أنشأتها جمهورية الصين الشعبية، فيرجع حق القرار لنظام الانتخاب وغيره من النظم السياسية فيها إلى الحكومة المركزية. ينص الدستور الصيني على ذلك بشكل واضح. في الوقت نفسه، جاء تقرير نظام الانتخاب المحلي من حكومة البلاد أو الحكومة المركزية من الممارسة المنتشرة في كل دول العالم، مثل بريطانيا وفرنسا وغيرها. يهدف القانون السياسي إلى تثبيت مبادئ «دولة واحدة ذات نظامين»، «حكم هونغ كونغ من أهلها»، «درجة عالية من الحكم الذاتي»، في القانون والنظام. إن القانون الأساسي في هونغ كونغ تم إعداده من المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني بدلاً من حكومة هونغ كونغ المحلية، بدل ذلك بالذات على أن نظام الانتخاب في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة يخص سيادة البلاد، فتكون المؤسسة التنفيذية الوطنية صاحبة الحق الوحيدة لتقريره، في هذا السياق، لا بد من تأكيد أن استكمال انتخاب الرئيس التنفيذي والمجلس التشريعي في هونغ كونغ يأتي كشؤون في إطار دستور البلاد بدلاً من الحكم الذاتي عالي الدرجة فيها. بالمعنى الآخر، إن «دولة واحدة ذات نظامين» هي نظام يرجّح خلفيته ومنطقه البلاد، فمن الطبيعي أن تقود الحكومة المركزية بإصلاحه واستكماله بعد وقوعه في المشكلة. لذلك، إن قيام الحكومة المركزية بنظام الانتخاب في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة أمر طبيعي ومعقول ويتفق مع الدستور والقانون بشكل تام.

• هل يتفق مبدأ «حكم هونغ كونغ من الوطنيين» الذي طرح مؤخراً مع سياسة «دولة واحدة ذات نظامين»؟ مقارنة مع المصطلح السابق «حكم هونغ كونغ من أهل هونغ كونغ»، وهل يعني ارتقاءً وتشديداً لمعيار التطلب؟

في حزيران عام ١٩٨٤، أشار الرفيق دنغ شياوبينغ بوضوح إلى أن «حكم هونغ كونغ من أهل هونغ كونغ» له حدود وتطلب، أي ضرورة حكم هونغ كونغ من أهل هونغ كونغ أغلبيتهم الوطنيون. إن ما نتحدث عنه اليوم من «حكم هونغ كونغ من الوطنيين» يتماشى مع هذه الكلمة. بعد المحتوى المطلوب والجوهري لسياسة «دولة واحدة ذات نظامين»، فلا يوجد ما يسمى «تشديد معيار التطلب». في هذا السياق، لا بد من التمسك بـحكم هونغ كونغ من الوطنيين» وضمان إدارة المنطقة من الوطنيين. إن الوطنيين الحقيقيين وحدهم يستطيعون التطبيق الشامل والدقيق لسياسة «دولة واحدة ذات نظامين»، والحفاظ على نظام السياسة الديمقراطية في هونغ كونغ، والربط بين الحفاظ على الحق الكامل للحكومة المركزية للحكم والإدارة مع ضمان الحكم الذاتي العالي الدرجة في هونغ كونغ، وضمان سير «دولة واحدة ذات نظامين» على طريقه الصحيح، والحفاظ على الازدهار والاستقرار على المدى الطويل في هونغ كونغ. تدل عدة حقائق على أن القوى الخارجية والمناوئة للصين لم تتحمل المسؤولية تجاه هونغ كونغ، وتقوم بأعمال التخريب بدلاً من البناء، واختطفت مصلحة هونغ كونغ لمصلحتها السياسية، وتواطأت مع الدول الأجنبية لفرض العقوبة على هونغ كونغ والبلاد أن الوطني الحقيقي سيحرص على الازدهار والاستقرار في هونغ كونغ، ويدفع اندماج هونغ كونغ إلى التنمية الوطنية لتحقق تطوراً أفضل.

لا توجد أي دولة في كل أنحاء العالم تضع حق الحكم لأي منطقة محلية على يد من لا يعترف ويخلص لبلاده وأمته، ويبادر بتمثيل الوكيل السياسي للقوى الأجنبية وحتى إنه يحرض ويقوم بالأعمال الانقصالية التي من شأنها الإضرار بمصلحة البلاد. يكون الإخلاص للوطن من أهم المبادئ السياسية لأي فرد يعمل أو سيشارك في المؤسسة الحكومية، إن الالتزام بـ«حكم هونغ كونغ من الوطنيين» ليس ما يسمى المعيار العالي بل أدنى المعيار لتنفيذ «حكم هونغ كونغ من أهل هونغ كونغ»، ولن يكون هذا المعيار منفرداً في هونغ كونغ بل مبدأً سائداً في أنحاء العالم.

السفير الصيني في سورية فيانغ بياو (تصوير طارق السعدوني)

> بياو: التمسك بـحكم المنطقة من «الوطنيين الحقيقيين» لأنهم يستطيعون تطبيق سياسة «دولة واحدة ذات نظامين»

اعتبر تصريحات مسؤولين أوروبيين بأنها تدل على عدم فهم أو دراية ما يجري

سوسان: سياسة الاتحاد الأوروبي وسياسة داعش وجهان لعملة واحدة هي العملة الأميركية

| سيلفا رزوق

اعتبرت سورية، أمس، أن سياسة مؤسسة الاتحاد الأوروبي المطبقة تجاهها، ما هي إلا استمرار للاستعمار ولكن بشكل حديث، وأن هذه النظرة أتت من تجارب حقيقية مرت بها سورية مع الاتحاد قبل الحرب، وأتت الحرب الإرهابية لتثبيتها، مؤكدة أن من طرد من البالين لن يسمح له أن يعود من النافذة، وإذا كان هناك من شروط توضع لأي دولة في العاصمة بيروت، للإصابة بحروق خطيرة في وجهه ورقبته، بعد قيام عدد من الشبان، بإلقاء مادة حارقة عليه، نقل على إثرها إلى المشفى لتلقي العلاج.

وقالت المصادر: إنه «بدر تعرض لحروق من الدرجة الثانية والثالثة وحالته صعبة»، موضحة أنه تم إلقاء مادة حارقة لم تعرف مكوناتها عليه في المنطقة الواقعة بين خلدة والشويفات، والتي شهدت الثلاثاء تظاهرات وقطع طرقات من قبل المحتجين على الوضع الاقتصادي الذي تعيشه البلاد.

وأضافت: إنه